الملخص التنفيذي

Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict

September 2013

تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

الملخص التنفيذي

i. **بناء على طلبٍ من الحكومة اللبنانية، قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة، والاتحاد الاوروبي، وصندوق النقد الدولي بتقييم عاجل لتداعيات الأزمة السورية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 2012-2014.** يقتصر الجزء الأول من التقييم على تحديد حجم تداعيات هذه الأزمة على لبنان والحاجات الطارئة لإعادة تصويب الوضع الإقتصادي والإجتماعي ولتمكين القطاعات الرئيسة من إعادة تثبيت الإستقرار في أجهزتها التنفيذية إلى مستوى قبل الأزمة السورية. وبناءً على الأولويات التي تم تحديدها من قبل الحكومة، سوف تقوم المرحلة الثانية من التقرير بتسليط الضوء على التوصيات المتعلقة بالسياسات والبرامج والمشاريع التي يمكن إعتمادها بهدف الحد من الإنعكاسات السلبية للأزمة السورية على لبنان.

ii. **يختلف هذا التقييم في أوجه عدة عن غيره من الدراسات التحليلية النموذجية، وذلك بسبب طبيعة الصدمة التي يواجهها لبنان.** نذكر أبرز تلك الإختلافات: (1) إستمرار الصدمة، حيث أن لبنان كان، وما يزال، معرضاً للإرتدادات الناجمة عن الصراع المتواصل في بلد مجاور، لكنه لا يُعتبر في حالة ما بعد وقوع كارثة، أو في حالة ما بعد نشوب صراع؛ (2) مقدار الصدمة غير مؤكد، سواء من حيث المدة الزمنية أو الحجم: فبداية ملامح الإرتدادت متشعبة، وتبقى نهايتها غير معروفة، أما تحديد حجم الصدمة فيعتمد بشكل كبير على شدة النزاع (المستمر) في سوريا؛ (3) الصدمة مؤقتة: حيث أن لبنان لا يواجه صدمة دائمة من جرّاء كارثة طبيعية أو حرب مباشرة؛ و(4) لم ينجم عن هذه الصدمة أضرار مادية على البنية التحتية والوحدات السكنية ورؤوس الأموال المادية والبشرية، بل تمثلت الخسائر في الحركة الإقتصادية، والإيرادات، وصعوبة الحصول على الخدمات العامة وتدني نوعيتها. وقد تم إنجاز هذا التقييم العاجل بناء على طلب من الحكومة اللبنانية ضمن مهلة زمنية قصيرة جداً تزامناً مع تدهور الوضع. يتسم هذا التقرير بالشمولية من ناحية تقييم التداعيات الإقتصادية الإجمالية، كما أنه يتطرق بشكل تفصيلي إلى القطاعات التي تم إختيارها بناءً على مدى تأثرها بالأزمة. ولا يتناول التقرير الإنعكاسات الأمنية على الوضع في لبنان التي تقوم بتقييمها المنظمات والوكالات االمختصة.

iii. **إتّسمت الإنعكاسات الأولية للأزمة السورية بشكل أساسي بطابع إنساني يتعلق بتدفق اللاجئين إلى لبنان.** يعتمد لبنان منذ إندلاع الأزمة السورية سياسة الحدود المفتوحة والسماح للنازحين بالإستقرار المؤقت بحرية في كافة أرجاء البلاد. وقام المجتمع الدولي، عبر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، بمباشرة عملياته بشكل طارئ لمساعدة لبنان على التأقلم مع التداعيات الإنسانية لنزوح اللاجئين. منذ آب/آغسطس 2013، إزدادت حدة النزوح بشكل كبير – لتبلغ 914 ألف نازح، أي ما يوازي 21 بالمئة من إجمال عدد سكان لبنان ما قبل الأزمة – مما أدى إلى أكبر عملية إغاثة إنسانية طارئة من نوعها منذ عقود. وبناءً على مجريات الأحداث الحالية، من المتوقع وصول حوالي 1.3 مليون نازح إلى لبنان نتيجة الأزمة السورية مع حلول أواخر عام 2013 (كما هو معروض في مخطط الاستجابة الخامس في حزيران/يونيو 2013). لكن توقعات العام 2013 ما زالت غير مؤكدة، حيث أنها تبقى عرضة للتغيرّات. فبهدف الوصول إلى أقرب مستوى من الدقة، تم دراسة سيناريوهين. بحسب القاعدة المعيارية للسيناريو الأول، من المتوقع دخول 1.6 مليون نازح إلى لبنان حتى نهاية العام 2014 (أي 37 بالمئة من اجمال سكان لبنان ما قبل الأزمة). وبهدف التوضيح وتحليل مقدار الحساسية، فقد تم أيضاً استخدام السيناريو الذي يعتمد على الاحتمالية الأدنى ذات الأثر الأكبر (السيناريو الأعلى لتدفق اللاجئين المرتفع).

iv. **انتقلت إرتدادات الأزمة السورية بشكل سريع لتأخذ طابعاً آخر إلى جانب الطابع الإنساني، حيث لمست الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.** فقد تأثر لبنان سلباً وبشكل كبير ومتنام من جرّاء الأزمة السورية. كخلاصةٍ، يجد هذا التقرير أن خلال الفترة الممتدة بين 2012–2014 سوف يؤدي الصراع إلى (1) خفض معدل النمو الحقيقي في اجمالي الناتج المحلي اللبناني بنحو 2.9 نقطة مئوية لكل سنة تستمر فيها الأزمة، فينتج عن ذلك خسائر كبيرة في نسبة الأجور، والأرباح، والضرائب، والإستهلاك الفردي، والإستثمار؛ (2) ودفع حوالي 170 الف مواطن لبناني نحو مستوى الفقر (ذلك إضافة إلى مليون لبناني يعيشون حاليا دون مستوى خط الفقر) ومضاعفة نسبة البطالة إلى ما يزيد عن 20 بالمئة، حيث تكون العمالة الشابة غير الماهرة الاكثر عرضةً؛ (3) وتقليص قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات بشكل ملحوظ، أي بقيمة 1.5 مليار دولار أميركي، كما في المقابل سوف يرتفع الإنفاق العام إلى 1.1 مليار دولار أميركي بسبب الزيادة الحادة في الطلب على الخدمات العامة، دافعة بذلك التداعيات المالية الإجمالية إلى 2.6 مليار دولار أميركي. ففي الوقت الراهن، يجري تلبية الزيادة في الطلب على جميع الخدمات العامة بشكل جزئي، حيث تراجعت إمكانية الحصول على الخدمات العامة وتدنت نوعية الخدمات المتوفرة. ويقدر التقرير بأن القيمة الإجمالية المطلوبة في ما يخص الإنفاق العام لإعادة تصويب الوضع وإعادة تثبيت الإستقرار في أجهزة الخدمات العامة (أي لإعادة نوعية الخدمات وسهولة الحصول عليها إلى مستوى ما قبل نشوب النزاع في سوريا) بـِ 2.5 مليار دولار.

v. **إن الصراع القائم في سوريا – هذا البلد الذي يرتبط بشكل وثيق بلبنان على المستويات التاريخية، والإجتماعية، والإقتصادية – يؤثر سلباً وبشكلٍ حادٍ على *الإقتصاد اللبناني*.** ويقدَر الإنخفاض في معدل النمو الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بنحو 2.9 نقطة مئوية لكل عام من سنوات الصراع، مما سوف يؤدي إلى خسائر تراكمية في الناتج المحلي تقدر بمليارات الدولارات خلال الفترة التي يرتكز عليها هذا التقرير (2012–2014)– الجدول 1. أما العامل الأهم فهو التدهور في الوضع الأمني في لبنان وتوسع أبعاد عدم الإطمئنان، مما سوف يؤثر سلباً وبشكل حاد على ثقة المستثمرين والمستهلكين. كما ينجم عن التراجع في النشاط الإقتصادي ضغوط كبيرة على الإيرادات الحكومية، وإذا ما تزامن ذلك مع زيادة في الطلب على الخدمات العامة نتيجة التدفق الكبير للاجئين، سوف يؤذي حتماً المالية العامة التي تعاني أصلاً من ضعفٍ في هيكليتها.

vi. **كما تظهر إنعكاسات الصراع في سوريا بشكل بارز في القطاع التجاري، إذ تأثرت التبادلات التجارية في ما يخص السلع والخدمات، وبالأخص القطاع السياحي الذي شهد ازدهاراً قبل الأزمة.** فلبنان الذي يتسم إقتصاده بقطاع تجاري واسع، يتأثر بشكل ملحوظ بالأزمة السورية، ليس فقط بسبب الدور الذي تلعبه سوريا كشريك تجاري هام، بل أيضاً لأنها تؤمن الممرات التجارية التي يستفيد منها لبنان. فقد تأثرت تلك الممرات إلى حد كبير وتضاعفت المخاطر على الصادرات في مجال الخدمات، ولاسيما في قطاع السياحة. كما يتكبد لبنان خسائر ملموسة نتيجة الإنخفاض المستمر في عدد الزوّار منذ عام 2010. وقد شهد النصف الأول من عام 2013 تراجعاً حاداً في مستوى النشاط التجاري، ولاسيما في ما يتعلق بتبادل المنتجات الغذائية والسلع الإستهلاكية. لطالما كان لبنان يستورد المواد الغذائية من سوريا، بيدَ أنه سجل أول فائض له في مجال تجارة الأغذية عام 2012، ما تسبب في إرتدادات عكسية، حيث أدى هذا الإرتباك في نمط النشاط التجاري إلى رفع الأسعار المحلية لبعض السلع الأساسية (كالطحين أو دقيق القمح)، وذلك ينعكس سلباً على مستوى الرفاه الإجتماعي، وبالأخص على الأسر الفقيرة.

vii. **لقد ظهر ضعف هيكلية *المالية العامة* في لبنان قبل نشوب الصراع في سوريا، وها هي الآن تتعرض لضغوطات حادة، إذ يقدر إتساع عجز الموازنة بنحو 2.6 مليار دولار أميركي خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014.** فبعد نصف عقدٍ من النمو الناشط، شهد لبنان إنخفاضاً ملحوظا في نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، من 180 بالمئة عام 2006 إلى 134 بالمئة منذ نشوب الصراع في سوريا عام 2011. وقد ساهمت التقلبات الدورية إلى حدٍ بعيد في دعم وضع المالية العامة، لكن الإصلاحات الهيكلية التي تم الإتفاق عليها في مؤتمر باريس 3 ما زالت قيد التنفيذ. إن الصدمة من جراء الأزمة السورية تلقي بكل ثقلها على

المالية العامة في لبنان، حيث يواجه هذا القطاع ضغوطاً هائلة ومتصاعدة. فمن جهة الإيرادات، إن الخسائر الناتجة عن النزاع سوف تؤدي إلى تقليص ما يقارب الـ 1.5 مليار دولار أميركي من مجموع تحصيل الإيرادات بين الفترة 2012– 2014 وذلك بسبب تأثيرها بشكل مباشر بعوامل القطاعات الرئيسية (كقطاع السياحة)، وبشكل غير مباشر بالعوامل الناتجة عن ضعف النشاط الإقتصادي. أما من جهة النفقات، فإن الإنفاق العام لميزانية الدولة الإجمالية سوف يزداد ليبلغ 1.1 مليار دولار أميركي بين 2012–2014 بسبب الأزمة وما يرتبط بها من إرتفاع حاد في الطلب على الخدمات العامة ونسبة الإستهلاك من قبل اللاجئين السوريين. إن إتساع عجز الموازنة، وإنخفاض النمو الإقتصادي، وإرتفاع أسعار الفائدة بسبب المخاطر الناتجة عن الصراع السوري قد أدى إلى تقليص ما حققه لبنان من تقدم ملحوظ في خفض نسبة الدين إلى اجمالي الناتج المحلي: فللمرة الأولى منذ العام 2006، عادت نسبة الدين العام في لبنان إلى الارتفاع في العام 2012، ومن المتوقع أن تتصاعد خلال عام 2014.

viii. **تُقدر التكلفة المالية لتداعيات الأزمة السورية على قطاع *الصحة، والتعليم، وشبكات الأمان الإجتماعي* بما يتراوح بين 308 مليون و340 مليون دولار أميركي خلال الفترة الزمنية 2012–2014، أما الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت نوعية الخدمات عند مستوى ما قبل الأزمة فيتراوح بين 1.4 مليار و1.6 مليار دولار أميركي (أي بين 3 و3.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي)**، من ضمنها ما بين 166 مليون و242 مليون دولار أميركي لخلق فرص عمل على المدى القريب (جدول 1 وجدول 2). كما من المتوقع أن تؤثر الأزمة السورية سلباً على مستويات الفقر، والرفاه الإجتماعي، والأوضاع الصحية، والموارد البشرية. ومن المحتمل أن تتسع مكامن الفقر بحلول نهاية عام 2014 وأن تدفع الأزمة السورية بنحو 170 ألف مواطن لبناني إلى خط الفقر، ذلك إضافة إلى مليون مواطن لبناني يعيشون حالياً تحت خط الفقر. كما أنه من المتوقع ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بما يتراوح بين 220 ألف و324 ألف مواطن، وأغلبهم من فئة الشباب ذوي الكفاءات المحدودة، مما سوف يتسبب في مضاعفة نسبة البطالة إلى مستوى يفوق الـ20 بالمئة. فتدفق اللاجئين السوريين يمثل تحدياً في وجه قطاع الخدمات الإجتماعية العامة الذي يعتبر ضعيف أصلاً في لبنان، ويزيد من حدة التوتر الإجتماعي المتصاعد بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك إعادة طرح قضايا المساواة بين الجنسين.

- **إن زيادة الطلب على الخدمات الصحية نتيجة للأزمة السورية قد أدى إلى إرهاق القطاع الصحي في لبنان**، ويبرز وقع الأزمة على القطاع الصحي عبر: (1) زيادة الطلب على الخدمات الصحية؛ (2) وتزايد المستحقات غير المدفوعة من قبل وزارة الصحة العامة إلى المستشفيات؛ (3) والنقص في عدد العاملين في مجال الصحة بمن فيهم الأطباء الاختصاصيين والممرضين؛ (4) والإرتفاع الحاد في حالات الأمراض المعدية (فقد إزداد عدد الاصابات بمرض الحصبة من 9 إصابات في 2012 إلى 1456 إصابة في 2013) وإنتشار أمراض جديدة كداء الليشمانيات (420 حالة)؛ (5) وتكاثر مخاطر انتشار الأوبئة كالأمراض المنقولة مائياً، والحصبة، ومرض السل. فالإكتظاظ البشري، والنقص في المياه، وضعف البنية التحتية الصحية، والعوامل البيئية الرديئة تزيد من أخطار إنتقال العدوى، كما تبيّن من خلال إنتشار القمل والجرب بين اللاجئين. وبناءً على ذلك، فقد إرتفع الطلب على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية – ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 شكلت الإستشارات الصحية الأساسية للنازحين السوريين 40 بالمئة من إجمالي الإستشارات الطبية. ويؤدي تضخم الطلب على العلاج الإستشفائي إلى إكتظاظ المستشفيات وإضعاف نوعية الخدمات الطبية، مما يتسبب في زيادة العبء المالي على المستشفيات، وارتفاع الكلفة الصحية، وتزايد النقص في الأدوية. أما على المدى المتوسط والطويل فسوف يؤدي التأخير في الخدمات الصحية إلى إنتشار المزيد من الأمراض، وبالأخص بين الفئات الأكثر ضعفاً. وتُقدر كلفة تداعيات الأزمة على القطاع الصحي بِـ 38 مليون دولار أميركي في عام 2013، و بين 48 مليون و69 مليون دولار أميركي خلال العام 2014، وذلك يعتمد على التوقعات المتعلقة بتوافد اللاجئين إلى لبنان. وتقدر التكاليف الصحية المطلوبة لإعادة تثبيت نوعية الخدمات الصحية وسهولة الحصول عليها إلى مستوى ما قبل الأزمة في سوريا بِـ 177 مليون دولار

أميركي في عام 2013، و بين 216 مليون و306 مليون دولار أميركي سنة 2014، بحسب التوقعات المتعلقة بنزوح اللاجئين السوريين.

- **لقد زاد الطلب على خدمات *قطاع التعليم* من جرّاء تزايد عدد اللاجئين السوريين الأطفال، ممّا يؤدي إلى تصاعد التكاليف المالية، ويؤثر على المستوى التعليمي، ويخلق الحاجة إلى وسائل تربوية غير رسمية.** كانت نسبة التسجيل في التعليم الأساسي في لبنان خلال العقد الماضي ثابتة وقد فاقت الـ 90 بالمئة، على مستوى متوازن بين الجنسين. وبالرغم من أن قدرة المدارس العامة على إستيعاب الطلاب تقتصر فقط على 30 بالمئة من إجمالي التلاميذ، فقد كانت تلبي أغلبيتها حاجات الطلاب الذين ينتمون إلى الفئات الإجتماعية ذات الدخل المحدود. فمع بداية الأزمة السورية وتدفق اللّاجئين إلى البلاد، وفّرت وزارة التربية والتعليم العالي للّاجئين إمكانية الإنتساب إلى نظامها التربوي العام خلال السنة الدراسية 2012. وتم إستيعاب 40 ألف طفل لاجيء في المدارس العامة بكلفة بلغت 29 مليون دولار أميركي. أما التكاليف الإضافية والتي بلغ حجمها 24 مليون دولار أميركي فقد تولت تغطيتها وكالات الامم المتحدة. وقد تتصاعد التكاليف المتعلقة بالخدمات التربوية في العام الدراسي القادم حيث يتوقع تسجيل 90 ألف لاجيء، ومن المحتمل أن يزداد هذا العدد بين 140 ألف و170 ألف لاجئ في 2014. إن الرقم الاخير (أي 170 ألف) يشكل 57 بالمئة من طلاب المدارس العامة في لبنان. لذلك، فإن الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت خدمات وزارة التربية والتعليم العالي إلى مستوى ما قبل الأزمة في سوريا تبلغ 183 مليون دولار أميركي للعام 2013، وما بين 348 مليون و434 مليون دولار أميركي في 2014، بحسب التوقعات المعتمدة بالنسبة لتدفق اللاجئين السوريين. ولا تعكس هذه الأرقام نسبة الـ65 بالمئة من اللاجئين الذين من غير المتوقع أن ينتسبوا إلى الأجهزة التربوية الرسمية، مما يؤدي إلى خلق الحاجة للحصول على التعليم عبر الوسائل غير الرسمية (خارج المدارس)، فمن الضروري السيطرة على الحالات المتعلقة بعمالة الأطفال والإنعكاسات المجتمعية السلبية الأخرى.

- **من المتوقع أن تتسع مكامن الفقر بحلول نهاية عام 2014 نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، حيث ستدفع الأزمة بنحو 170 ألف مواطن لبناني إلى مستوى الفقر، في حين سوف تتفاقم سبل العيش بالنسبة للفقراء الحاليين حيث يزداد الفقر عمقاً.** تبيّن المؤشرات أن نسبة الفقر في لبنان كانت عالية ما قبل نشوب الأزمة في سوريا، كما تبيّن الأرقام التفاوت المناطقي الحاد في مستويات المعيشة. وبحسب التقديرات، يبلغ عدد الفقراء في لبنان ما يقارب المليون مواطن (ممن يعيشون على أقل من 4 دولار أميركي في اليوم). كما إتسمت شبكات الأمان الإجتماعية بالضعف والتشتت وسوء الإستهداف، ولهذه الأسباب باشرت وزارة الشؤون الإجتماعية بتنفيذ الإصلاحات اللازمة في نظام شبكات الأمان الإجتماعية. وقد لاحظت الوزارة المذكورة إرتفاع نسبة مستخدمي برامجها الصحية والإجتماعية إلى حوالي 40 بالمئة. أما من حيث إعادة تصويب الخدمات الإجتماعية إلى المستوى المطلوب من حيث النوعية وسهولة الحصول عليها فيتطلب حوالي 176 مليون دولار حتى نهاية عام 2014. من ضمن هذا المبلغ المطلوب ما لا يقل عن 50 مليون دولار أميركي لتوسيع نطاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، الذي يستهدف الفئات غير القادرة على إستيعاب أعباء الصدمات الإقتصادية.

- **إنعكس تدفق اللاجئين السوريين أيضا على الأوضاع الصعبة في *سوق العمل*، ومن المتوقع أن يؤدي إلى المزيد من البطالة والعمالة غير الرسمية.** وكانت الأوضاع السائدة في سوق العمل في لبنان تتسم بالصعوبة قبل نشوب الأزمة السورية، إذ أن نسبة البطالة المرتفعة كانت تتأثر سلباً من جراء الخلل في سوق العمل بين المهارات والوظائف ذات الجودة والإنتاجية المتدنية. ومن المتوقع أن يؤدي تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة العرض في سوق العمل بما يتراوح بين 30 و50 بالمئة، مع توقع الضرر الأكبر بين النساء والشباب والعمال ذوي المهارات المحدودة. كما قد تُحدث هذه الزيادة الضخمة في عدد الباحثين عن فرص عمل خللاً كبيراً في سوق العمل. ويمكن أن يرتفع المعدل العام للبطالة والعمالة غير الرسمية إلى

10 نقاط مئوية. ويتطلب تحقيق الإستقرار في وضع سوق العمل تطبيق مجموعة شاملة من البرامج الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وفرص الأرباح على الأمد القصير، والتي قد توفر موارد مالية تتراوح بين 166 مليون و242 مليون دولار أميركي.

ix. **تقدر التكلفة المالية للأزمة السورية على البنية التحتية خلال الفترة 2012–2014، بمبلغ 589 مليون دولار أميركي، في حين يتطلب تحقيق الإستقرار في هذا القطاع مبلغ قدره 1.1 مليار دولار أميركي، بما فيه 258 مليون دولار أميركي للنفقات الجارية (قاعدة معيارية للتدفق).** كانت البنى التحتية في لبنان (الصرف الصحي، وادارة النفايات الصلبة، والخدمات البلدية، والكهرباء، والنقل) تعاني بالأساس من ضغوط جمة قبل إندلاع الأزمة السورية. لذلك كانت غير مهيئة أصلاً للتكيّف مع تزايد الإستخدام الناجم عن الأعداد الكبيرة للاجئين. وقد نتج عن ذلك أعباء كبيرة تأثرت بها المجتمعات المحلية والبلديات التي كانت تعاني في الأساس من النقص في الموارد المالية والقدرات، وتجد نفسها الآن مضطرة إلى تقديم خدمات أساسية إضافية لتأمين إحتياجات اللاجئين ورعاية المواطنين اللبنانيين (جدول 1–2).

- **قطاع *المياه والصرف الصحي*، الذي كان يعاني بالفعل من تحديات كبيرة قبل الأزمة من جرّاء عدم التوازن بين الطلب على هذه الخدمات وإدارة القطاع، يواجه الآن طلبات إضافية على إمدادات المياه تُقدَر بنحو 26.1 مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل 7 بالمئة من حجم الطلب قبل الأزمة.** ويبلغ حجم التأثيرات المالية التراكمية في الفترة الزمنية بين 2012–2014 ما يقارب 18 مليون دولار أميركي (قاعدة معيارية للتدفق). وخلال الفترة نفسها، سيتطلب الأمر توفير ما يُقدَر بما يتراوح بين 340 و 375 مليون دولار أميركي من أجل التدخلات الرامية إلى تحقيق الإستقرار كي تعود خدمات المياه والصرف الصحي إلى سابق عهدها قبل الأزمة سواء للاجئين أو المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. ويتضمن ذلك: (1) تدخلات إغاثة إنسانية مثل توزيع المياه المعبأة في زجاجات أو خزانات، وأدوات للتنقية بالكلور وصهاريج تخزين من أجل الفئات غير القادرة على إستيعاب الصدمات؛ (2) وتوفير رأسمال إضافي لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة، وتوفير المعدات اللازمة على وجه السرعة، وإقامة مرافق بنية تحتية إضافية قصيرة الأمد من أجل إصلاح البنية التحتية لمياه الشرب؛ (3) والإسراع في تأمين الإستثمار في مجال البنية التحتية وإدخال إصلاحات مؤسساتية مثل البنية التحتية للتخزين والنقل، وإعادة تأهيل شبكة التوزيع وتجديدها، والتوسع في معالجة وتحسين مياه الشرب ومياه الصرف الصحي ومياه الري.

- **تدنى مستوى ونوعية إدارة *النفايات الصلبة* وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات وإستخدامها من قبل اللاجئين السوريين.** تعتمد المجتمعات المحلية والبلديات في لبنان على تحويلات نقدية من الحكومة المركزية بشكل أساسي، كما أن قاعدة عائداتها المحلية ضعيفة، ولديها قائمة طويلة من الاحتياجات الاستثمارية التي تفوق الموارد المتوفرة بشكل كبير. لقد تضاعف حجم النفايات الصلبة في عدد من المناطق، ويساهم ذلك في تلوث المياه الجوفية والموارد المائية، كما في إنتشار الأمراض التي تتناقل عبر المياه. ومن المتوقع أن تشهد عائدات ونفقات البلديات على حد سواء نقصاً أساسياً في عامي 2013 و2014. ومن شأن ذلك أن يزيد من محدودية قدرة البلديات على توفير الخدمات الأساسية وتمويل الحد الأدنى من أعمال الصيانة لأصولها المتهالكة. وتبلغ التداعيات المالية المتراكمة خلال الفترة 2012–2014 على إدارة النفايات الصلبة 71 مليون دولار أميركي (وفق القاعدة المعيارية للتدفق). ومن المقدر أن تبلغ إحتياجات قطاع البلديات من أجل مبادرات حفظ إستقرار نسبي في هذه الخدمات ما بين 193 مليون و206 مليون دولار أميركي خلال الفترة الزمنية 2012–2014 من أجل: (1) إغلاق وإعادة تأهيل مكبات النفايات الصلبة المكشوفة وغير الخاضعة للسيطرة ، (2) وتشييد المنشآت لطمر النفايات، وفرزها، ودفنها، (3) ومد البلديات التي تستضيف اللاجئين بالدعم المالي من أجل تغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية الإضافية المتوقعة.

- **يقدر الطلب الإضافي على *الكهرباء* نتيجة توافد اللاجئين السوريين ما بين 231 ميغاوات بنهاية العام 2013، و251 إلى 362 ميغاوات بنهاية العام** 2014، **وفقاً لتقديرات عدد اللاجئين.** يعاني قطاع الكهرباء في لبنان حتى قبل نشوب الأزمة السورية من ضعف ملحوظ في بنيته التحتية، مما أدّى إلى ضعف كبير في خدمات الطاقة الكهربائية من جهة التغذية المتدنية وغير المنتظمة، إضافة إلى خسارات مالية فادحة وهدر كبير في الشبكة الكهربائية. وتُقدَر التكلفة المالية الحالية الإضافية لتوفير الكهرباء للاجئين بنحو 170 مليون دولار أميركي لعام 2013، وما بين 314مليون و393 مليون دولار أميركي لعام 2014، حسب تقديرات توافد اللاجئين. ومن بين الإجراءات المطلوبة للعودة إلى مستويات خدمة الكهرباء للمواطنين اللبنانيين إلى مرحلة ما قبل الأزمة وتلبية احتياجات مجتمعات اللاجئين: (1) ضخ إستثمارات رأسمالية في طاقة التوليد وما يرتبط بها من شبكات النقل والتوزيع؛ (2) وتعزيز القدرات المؤسساتية وتقديم المساعدة الفنية لإعداد المشروعات وتنفيذها. ومن المقدَر أن يتطلب الأمر ما بين 310 مليون و440 مليون دولار أميركي بحلول نهاية العام 2014 من أجل الإجراءات اللازمة لتحقيق الإستقرار في هذا القطاع والحد من تراجع خدماته.

- **سوف تشهد المناطق التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل عكار وزحلة وبعلبك، زيادة في *حركة المرور* بنسبة تفوق 50 بالمئة على بعض الطرق، ما قد يؤدي إلى زيادة الحوادث وسرعة تدهور الشبكة.** تتراوح حالة شبكة النقل في لبنان بشكل عام بين المعقولة والسيئة، فضلاً عن إزدحامها أكثر من طاقتها، ولاسيما في منطقة بيروت الكبرى. ومع أن الأزمة السورية لم يكن لها تأثير مالي مباشر على الإنفاق الحكومي في قطاع النقل، فقد أثر تزايد أعداد مستخدمي شبكات النقل من خلال: (1) زيادة إهتراء وتدهور جودة شبكة الطرق والنقل؛ (2) والإرتفاع الكبير في حركة المرور ما يسبب إزدحاماً ملموساً؛ (3) وتوقف شبه تام في نشاط الترانزيت اللبناني الذي كان منتعشاً، ولاسيما حركة الشحن. وسوف تشهد منطقة بيروت الكبرى زيادة في حركة المرور تتراوح نسبتها بين 15 و25 بالمئة، ما قد يؤدي إلى تخفيض السرعات وزيادة مدة النقل بما يتراوح بين 20 و30 بالمئة أثناء ساعات الذروة. وقد تقلصت خدمات شاحنات الترانزيت بنسبة تفوق 65 بالمئة في أعقاب نشوب الأزمة، وخاصة بالنسبة للشاحنات اللبنانية. ولكي يستعيد أداء قطاع النقل استقراره الذي كان عليه قبل نشوب الأزمة، يتطلب الأمر ضخ إستثمارات تتراوح بين 246 مليون و525 مليون دولار أميركي بين عامي 2013 و2014 حسب نسب أعداد اللاجئين الوافدين إلى لبنان. ويمكن تقسيم تلك الإستثمارات إلى الفئات التالية: (1) الحفاظ على الأصول في المقام الأول، بما في ذلك تعزيز صيانة الطرقات؛ (2) ورفع طاقة الطرقات بما في ذلك إعادة تشييد شبكات النقل القائمة وتوسيعها؛ (3) وإيجاد حلول للنقل العام كإنشاء محاور كبرى.

في النهاية:

x. **إن التداعيات الكبيرة والمتنامية للأزمة السورية وتكاليف الإستقرار، سواءً على صعيد الإقتصاد والمالية العامة أو القطاعات الآنفة الذكر لفترة 2012–2014، غير مستدامة بالنسبة للبنان الذي يعاني من مالية عامة هشة تستلزم سرعة المعالجة.** مع وصول نسبة الدين العام للناتج المحلي خلال سنة 2012 إلى 134 بالمئة وعجز الموازنة إلى 8.6 بالمئة من الناتج المحلي، لا يستطيع لبنان – ولا يتوقع منه – أن يحتمل بطريقة مستدامة تأثير وتكاليف الإستقرار الموصوفة أعلاه.

xi. **بالاضافة إلى ذلك، *شكلت الأزمة السورية تحدياً للتوازن الإجتماعي الحساس في لبنان.*** *كما يلاحظ التقرير أن الإكتظاظ البشري الشديد، والضغوط الجمّة على الخدمات الأساسية، والتنافس على الوظائف، هي من بين الأسباب الجذرية لتدهور العلاقات الإجتماعية بين المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين. وتشكّل القدرة على تعزيز التماسك الإجتماعي، من المتطلبات الهامة للحدّ من التداعيات الإجتماعية والإقتصادية السلبية لهذه الأزمة.*

xii. ***يقتصر هذا التقرير على قياس آثار وكلفة إستقرار الأوضاع الإقتصادية والخدماتية في لبنان من جرّاء تداعيات الأزمة السورية، والبحث في الخيارات التي يمكن أن تخفف الكلفة المفروضة على لبنان.*** *ومن هذه الخيارات تأمين الحصول على تمويل خارجي من المجتمع الدولي والمباشرة في إدخال إصلاحات جذرية للسياسات المتبعة لتحسين فعالية وجودة الخدمات العامة. عملياً، قد يكون الحل الأنسب في دمج الخيارين المذكورين. كما يجب البحث عن التماسك الإجتماعي عبر الاستثمار في قطاعات تساهم في الحد من الصراع وتمكين اللاجئين و المجتمعات المضيفة على جميع المستويات، وتطوير برامج لطرح الحلول لمعالجة النزاعات.*

جدول 1 - تداعيات الأزمة السورية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان

	2012	2013	2014		تراكمي 2012/2014
			تدفق منخفض اللاجئين	تدفق مرتفع للاجئين	تدفق منخفض اللاجئين
	(بملايين الليرات اللبنانية)				
تقييم التداعيات	94,343	475,745	781,984	973,041	1,352,072
التنمية البشرية والأثر الاجتماعي	62,032	162,754	238,801	287,807	463,587
الصحة	9,088	57,999	71,688	103,705	138,775
التربية	43,994	95,206	153,113	184,102	292,313
الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي 1/	8,950	9,550	14,000	…	32,500
التأثير على البنية التحتية	32,311	312,991	543,183	685,235	888,485
الكهرباء	24,120	256,275	473,355	592,448	753,750
المياه والصرف الصحي	8,191	7,571	11,337	14,698	27,099
إدارة النفايات الصلبة والخدمات البلدية	-	49,145	58,491	78,089	107,636
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
تقييم التداعيات	63	316	519	645	897
التنمية البشرية والأثر الاجتماعي	41	108	158	191	308
الصحة	6	38	48	69	92
التربية	29	63	102	122	194
الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي 1/	6	6	9	…	22
التأثير على البنية التحتية	21	208	360	455	589
الكهرباء	16	170	314	393	500
المياه والصرف الصحي	5	5	8	10	18
إدارة النفايات الصلبة والخدمات البلدية	-	33	39	52	71
	(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
تقييم التداعيات	0.1	0.7	1.1	1.4	1.9
التنمية البشرية والأثر الاجتماعي	0.1	0.2	0.3	0.4	0.7
التأثير على البنية التحتية	0.0	0.5	0.8	1.0	1.3
الأثر الاقتصادي (العام والخاص؛ في المئة)	-2.9	-2.9	-2.9	-2.5	…
النمو الإقتصادي: من دون اثار للأزمة السورية (في المئة)	4.3	4.4	4.4	4.4	…
النمو الإقتصادي: الفعلي والمتوقع (في المئة)	1.4	1.5	1.5	1.9	…
الأثر المالي (التغيير في الميزان المالي بسبب تداعيات الأزمة السورية)	1.1	2.1	2.6	2.6	5.8
الإيرادات: الضائعة اجراء تداعيات الصراع	0.9	1.3	1.3	1.0	3.4
النفقات: الزيادات جراء تداعيات الأزمة السورية	0.2	0.9	1.3	1.6	2.4
بنود أخرى			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
ناتج المحلي: (فعلي ومتوقع)	42,945	45,203	47,230	47,408	…
ناتج المحلي: (مخالف للواقع: من دون تداعيات الأزمة السورية)	44,088	47,662	51,157	51,157	…

المصدر: توقعات وحسابات موظفي البنك الدولي

عدم احتساب سيناريو تدفق اللاجئين المرتفع للفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في 2014 1 /

جدول 2: الموارد المالية المطلوبة لإعادة تثبيت الخدمات العامة إلى المستوى التي كانت عليه قبل الأزمة السورية

	2012	2013	2014		تراكمي 2012/2014
			تدفق منخفض اللاجئين	تدفق مرتفع للاجئين	تدفق منخفض اللاجئين
	(بملايين الليرات اللبنانية)				
الإحتياجات لإعادة تثبيت المستوى المطلوب	309,734	1,237,496	2,205,928	3,145,052	3,753,158
التنمية البشرية والأثر الاجتماعي	237,373	643,390	1,230,226	1,480,770	2,110,989
الصحة	56,578	267,031	326,018	461,271	694,626
التربية	145,692	275,245	524,903	654,999	945,840
العمالة ومستوى المعيشة 2 /	…	…	250,875	364,500	250,875
الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي	35,103	101,114	128,430	…	264,647
البنية التحتية	72,361	594,106	975,702	1,664,282	1,642,169
الكهرباء	58,793	322,605	85,928	281,903	467,325
المياه والصرف الصحي	8,141	133,866	370,893	422,854	512,900
إدارة النفايات الصلبة والخدمات البلدية	5,427	72,511	212,859	232,607	290,797
البنية التحتية للنقل	-	65,125	306,023	726,918	371,148
النفقات الجارية	205,003	641,581	1,156,239	1,370,995	2,002,823
النفقات الرأسمالية	104,731	595,913	1,049,690	1,774,056	1,750,334
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الإحتياجات لإعادة تثبيت المستوى المطلوب	205	821	1,463	2,086	2,490
التنمية البشرية والأثر الاجتماعي	157	427	816	982	1,400
الصحة	38	177	216	306	431
التربية	97	183	348	434	627
العمالة ومستوى المعيشة 2 /	…	…	166	242	166
الفقر وشبكات الأمان الاجتماعي	23	67	85	…	176
البنية التحتية	48	394	647	1,104	1,089
الكهرباء	39	214	57	187	310
المياه والصرف الصحي	5	89	246	281	340
إدارة النفايات الصلبة والخدمات البلدية	4	48	141	154	193
البنية التحتية للنقل	0	43	203	482	246
النفقات الجارية	136	426	767	909	1,329
النفقات الرأسمالية	69	395	696	1,177	1,161
	(في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما لم يذكر خلاف ذلك)				
الإحتياجات لإعادة تثبيت المستوى المطلوب	0.5	1.8	3.1	4.4	5.4

المصدر: توقعات وحسابات موظفي البنك الدولي

عدم احتساب سيناريو تدفق اللاجئين المرتفع للفقر وشبكات الأمان الاجتماعي في 2014 1 /

الإحتياجات لتثبيت لإستقرار عند المستوى المطلوب -التدفق المنخفض والمرتفع للاجئين - تتضمن إحتياجات 2013 2 /